دليل قاعدة بيانات الإجراءات والأحكام الجنائية في مصر- عام 2021

جميع حقوق نشر هذا التقرير محفوظة برخصة المشاع الإبداعي، النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

تقديم مختصر للدليل:

تضم قاعدة بيانات "حالات القبض والاستيقاف في مصر 2021" معظم البيانات التفصيلية حول حالات القبض والاستيقاف، التي حدثت خلال عام 2021 (01 يناير 2021 وحتى 31 ديسمبر 2021) داخل نطاق جمهورية مصر العربية، كما تضم جميع ما تم الوصول إليه من إجراءات وقرارات أولية صادرة من النيابة متعلقة بالأفراد محل حالات الواقعة، كما تم استبعاد الحالات التي تمت قبل عام 2021 ولم يتم استهدافها في المشروع بغض النظر عن أن بعض أسباب الحالات قد تكون مرتبطة بأحداث قبل الفترة المستهدفة، كذلك تم استبعاد الحالات التي حدثت لمصريين خارج حدود جمهورية مصر العربية، ولكن حالات تسليم الأفراد من دول مختلفة لمصر، تم رصدها في المشروع.

تشمل قاعدة بيانات "**حالات القبض والاستيقاف في مصر 2021**" إجمالي **963 حالة** وتنقسم **خلفية الحالات** المدرجة بقاعدة البيانات إلى "**أحداث سياسية**" و"**أحداث اجتماعية**" و"**أحداث سياسية ذات بعد طائفي**" و"**أحداث اجتماعية**" و"**أحداث رياضية**"، حيث بلغ عدد الحالات ذات خلفية "**أحداث سياسية**" **839** حالة بينما بلغت حالات "**الأحداث اجتماعية**" **72** حالة وبلغت حالات "**الأحداث السياسية ذات بعد طائفي**" إلى **26** حالة كذلك بلغت حالات "**الأحداث الرياضية**" **26** حالة.

كما تم تقسيم **نوع الفعالية** إلى عدة متغيرات حيث بلغ عدد حالات "**التحرك الأمني**" **623** حالة، أما حالات "**فعل احتجاج ميداني**" فبلغت **93** حالة،، أما حالات "**حدثت بمحيط أو داخل منشأة رياضية**" فبلغت **20** حالة، وأخيرًا بلغت حالات "**حدثت داخل أماكن احتجاز**" **227** حالة.

ومن حيث **الأقاليم الجغرافية**، فقد بلغ عدد الحالات في "**المحافظات المركزية**" **407** حالة، وفي "**محافظات الدلتا**" **432** حالة، بينما في "**مدن القناة**" بلغ عدد الحالات **39** حالة، وفي "**محافظات الصعيد**" **53** حالة، أما "**المحافظات الحدودية**" فقد بلغ عدد الحالات فيها **32** حالة، كما تم الوصول لـ **897** حالة قبض **لذكور** مقابل **66** حالة **للإناث**، وكان من ضمن هذه الحالات **20** حالة **للقصر**، **71** حالة **لبالغين**، و**872** بالغ من غير تحديد عمر

تعتبر قاعدة البيانات مفتوحة المصدر ومنشورة برخصة المشاع الإبداعي بحيث تشمل **تفاصيل شخصية وقانونية وإجرائية للمقبوض عليهم** فيما لا يتعدى انتهاك الخصوصية، حيث تضم بيانات قانونية (أرقام القضايا، والاتهامات الموجهة، والأحراز) وإجراءات (جهات التحقيق، وتواريخ الضبط والاختفاء، تاريخ التحقيق الأول، قرارات إخلاء السبيل، وتواريخها، وقيم كفالات إخلاء السبيل)، وبيانات حالة القبض/الاتهام نفسها (نوع الواقعة، خلفية الواقعة، تاريخ الواقعة، مكان الواقعة)، وبيانات شخصية (الاسم، والسن، والوظيفة، محل الإقامة).

من خلال قاعدة البيانات، تم إعداد إحصاءات وصفية وعروض بصرية بين عديد من المتغيرات مثل (الوضع القانوني، نصف سنة الواقعة، محافظة الواقعة، نوع الواقعة، نوع الفعالية، المرحلة العمرية، الفئة العمرية، فئة الوظيفة، نوع جهة التحقيق، المصدر الرئيسي لاعتماد الواقعة).

المنهجية التي تم الاعتماد عليها هي **Methodology of Triangulation and Data Verification** المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، وكانت مصادر المعلومات الأساسية هي **مصادر جهات رسمية عبر وسائل إعلامية** بحيث تمثل نسبة **6%** "وعدد **51 حالة**" باعتباره المصدر الأكثر مصداقية من إجمالي الحالات، ثم **مصادر حقوقية** "**مراكز ومحامون وحملات حقوقية وشهادات**" بحيث تمثل نسبة **87%** "وعدد **840 حالة**" ثم **المصادر الصحفية** بحيث تمثل نسبة **7%** "وعدد **72 حالة**".

معايير إدراج واستبعاد حالات القبض والاستيقاف:

1. المعيار الزماني: يشترط أن تكون حالة القبض حدثت خلال الفترة الزمنية من يناير 2021 حتى نهاية ديسمبر 2021، بغض النظر عن تاريخ حدوث واقعة الاتهام التي قد تكون متصلة بحالات حدثت قبل تلك الفترة.

2. المعيار المكاني: حدوث حالة القبض داخل النطاق الجغرافي لجمهورية مصر العربية، بغض النظر عن جنسية المتهم، أو مكان الواقعة المتصلة بالاتهام داخل مصر أو خارجها، وفي حالات تسليم دول أخرى لمتهمين تم القبض عليهم خارج مصر لاتهامهم من الجهات القضائية المصرية تم تضمين هذه الحالات في قاعدة البيانات.

3. معيار الإدراج: يعتبر معيار إدراج حالة القبض هو وجود تحرك للجهات الأمنية والقضائية بحيث يحدث على الأقل حالة قبض، بغض النظر عن المسارات الإجرائية اللاحقة لذلك حتى إن تم صرف الشخص بعد القبض عليه أو مثوله للتحقيق.

4. الحالات المستبعدة: تم استبعاد الحالات ذات الخلفية الجنائية، كذلك تم استبعاد الحالات التي لم يتم تحديد مكانها وتاريخها، وتم استبعاد الحالات المتعلقة بحالات تسيئ لمعايير المجتمع والأسرة "قضايا فتيات التيك توك".

معايير ووحدة التعداد الإحصائي:

(كيف يمكن تفسير ووصف الأعداد داخل الجداول الإحصائية؟)

- الأعداد الواردة في الجداول الإحصائية لا تُمثل إجمالي عدد الأشخاص، وذلك لتكرار حالات القبض أو الاستيقاف أحيانًا لنفس المتهم في حالات اتهام متفرقة. وتعتبر وحدة التعداد الإحصائي هي حدوث "**حالة قبض أو استيقاف ضد شخص واحد في قضية معينة**"، وفي حالة تغير أيًا من المتغيرين السابقين (شخص، واقعة) تُحتسب كحالة جديدة، وبالتالي حالات الاستيقاف أو القبض لنفس الشخص في حالات متفرقة يتم إدراجها كحالات جديدة.
- ليست كل الحالات الموجودة في قاعدة البيانات قد تم عرضها على النيابة أو استوفت كل الإجراءات القضائية والتحقيقات فهناك بعض الحالات التي قد تم فيها حدوث حالة الاستيقاف ثم تم صرف الشخص دون عرضه على النيابة أو استيفاء الإجراءات القضائية.
- تمثل الأرقام عينة شبه إجمالية قريبة -نسبيًا- من الواقع، فهي تشمل قاعدة بيانات لجميع ما يمكن التوصل إليه من مصادر معلومات متاحة في المساحة العامة في مصر (**جهات رسمية عبر وسائل إعلام، جهات حقوقية ومحامون، مصادر صحفية وأخرى**)، والدافع وراء ذلك هو الاستعانة بمختلف المصادر على مستوى الجمهورية مع مراعاة عامل "المركزية الشديدة للمعلومات" عبر التنويع والتركيز على المصادر غير المركزية والمحلية المختلفة.
- الأعداد الواردة في الجداول الإحصائية لا تُمثل مُطلقاً إجمالي عدد المحبوسين أو الأشخاص التي تم استيقافهم أو القبض عليهم أو استدعائهم للتحقيق خلال فترة زمنية معينة على خلفية نفس الحالات، وإنما تمثل فقط التحركات الأمنية في لحظة زمنية معينة (**بحدوث حالة قبض أو استيقاف**)، فقد يتم صرف الشخص وعدم استيفاءه الإجراءات القضائية لاحقاً.
- العدد **صفر** لا يعني عدم وجود حالات مطلقًا أو واقعيًا، ولكنها تعني عدم التوصل إلى حالات حسب نفس آلية جمع المعلومات والمنهجية ومعايير إدراج الحالات.

آلية جمع المعلومات والمصادر:

- مراحل بناء قاعدة البيانات:

تم الاعتماد بشكل أساسي في بناء قاعدة البيانات على الخطوات التالية:

1. تحديد الفترة الزمنية كنطاق زمني للبحث بدءًا من يوم 01 يناير 2021 حتى 31 ديسمبر 2021.
2. تم استهداف منصات مختلفة للبحث يمكن تقسيمها لثلاثة فئات رئيسية (**جوجل**، **فيسبوك**، **مو اقع منظمات حقوقية**) وتم تقسيم البحث داخل كل منصة رئيسية بالشكل المناسب بها والذي يضمن الوصول لأدق شكل ممكن للأخبار، حيث في حالة "**جوجل** تم تقسيم البحث بشكل أسبوعي"، وفي حالة "**الفيسبوك** تم تحديد الصفحات المستهدفة وكشطها كاملةً في الفترة الزمنية المحددة"، وفي حالة "**المو اقع** تم اتباع طرق بحث تناسب كل موقع".

- مصادر المعلومات:

- مصادر المعلومات التي تم الاستعانة بها في البناء المعلوماتي لقاعدة البيانات الأولية بشكل رئيسي هي "مصادر أولية" (معلومات تم التحقق منها لوجود المصدر الأساسي لنشأتها) بينما تمت الاستعانة بالمصادر الثانوية كمصادر تكميلية للبيانات الشخصية وباقي الإجراءات والبيانات القانونية.

- تم وضع رابط مباشر لتلك المصادر تفصيلياً لكل حالة في قاعدة البيانات، حيث تصل أعمدة الروابط إلى **73** عمود حسب توفر المصادر لكل حالة على حدة.

- ويمكن تقسيم أنواع مصادر المعلومات كما يلي:

1. **مصادر جهات رسمية عبر وسائل إعلامية**: بحيث تمثل نسبة **6%** "وعدد **51 حالة**" باعتباره المصدر الأكثر مصداقية من إجمالي الحالات.
2. **مصادر حقوقية** "**مراكز ومحامون وحملات حقوقية وشهادات**": بحيث تمثل نسبة **87%** "وعدد **840 حالة**".
3. **مصادر صحفية ومصادر أخرى**: بحيث تمثل نسبة **7%** "وعدد **72 حالة**".

- البيانات الوصفية أو الفوقية Metadata لكل حالة قبض:

- هي بيانات جديدة تفصيلية تصف البيانات الأساسية: مثل بناء متغير "**الإقليم الجغرافي**" المتصل بنطاق الواقعة لعمود "المحافظة" وتقسيمها إلى "المحافظات المركزية، محافظات الدلتا، مدن القناة، محافظات الصعيد، المحافظات الحدودية"، وبناء متغيرات "**نصف سنة الو اقعة، وربع سنة الو اقعة، وشهر الو اقعة**" لعمود "تاريخ الواقعة"، وبناء متغيرات "**المرحلة العمرية، الفئة العمرية**" "لعمود السن".
- البيانات الوصفية هي أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المُتاحة وفقاً لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية، ولكنها ليست بالضرورة كاملة الدقة (100% هي نسبة مطلقة غير واقعية في الأبحاث الاجتماعية) حيث إنه هناك معايير فرضيات واستنتاجات تم الاستعانة بها.
- تم تمييز أعمدة البيانات الوصفية **Metadata** داخل قاعدة البيانات بالخلفية ذات اللون الأصفر.

منهجية التحقق من البيانات وعوامل تقييم المعلومات:

تم استخدام منهجية التحقق **Methodology of Triangulation and Data Verification** المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، والتي يتم فيها الاعتماد على مصادر مختلفة لنفس المعلومة أو مجموعة المعلومات، ويتم خلال تلك العملية تقييم المعلومات الواردة من مصادر مختلفة وفقاً لعدة عوامل للاستبعاد، أو التعديل، أو الدمج، أو الإضافة.

مراحل تفكيك المحتوى المعلوماتي والتعامل معه:

1. الفهم: بقراءة المحتوى المعلوماتي الموجود كاملا واستيعابه مع تجاوز المصطلحات المستخدمة أو أية أخطاء أو أغراض بشرية.
2. التقسيم والتصنيف: بتقسيم المحتوى المعلوماتي الموجود لعناصر صغيرة وإدراجها في خاناتها بقاعدة البيانات.
3. الاستنتاج: باستنتاج معلومات جديدة صحيحة 100%، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي (مثل: استنتاج خلفية الواقعة، سنة حدوث واقعة اتهام مجهول تاريخها من خلال رقم محضر الشرطة).
4. الفرضية: بافتراض معلومات بنسبة كبيرة قد تكون صحيحة، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي، وذلك وفقا لمعايير مُحددة أكاديمياً وخبرات ورؤية عامة للباحث (مثل: افتراض جميع المتهمين مجهولي الهوية ذكوراً لأن اغلب المصادر التي تذكر حالات القبض تذكر حالات القبض على الإناث بشكل واضح بالإضافة إلى سهولة الوصول إلى المقبوض عليهم من الإناث من مصادر مختلفة مُتخصصة لذلك).

عوامل تقييم المعلومات:

1. حسب نوع الواقعة ومكانها وزمانها.
2. حسب العناصر المتداخلة في الواقعة.
3. حسب كم التفاصيل المتوفرة للمصدر.
4. حسب تطابق التفاصيل الإطارية لمعلومات المصدر مع الحقيقة.
5. حسب كم التضارب والأخطاء بين التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
6. حسب منطقية ومنهجية التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
7. حسب تقادم المعلومات.

الإطار المفاهيمي ومعايير تقسيم البيانات:

تعريف مصطلح "حالة قبض" في قاعدة البيانات:

- مصطلح "**حالة قبض أو استيقاف**" يمثل **شخص واحد** حدث ضده **تحرك أمني** معين من الجهات المعنية "**الأمنية**" سواء كان التحرك الأمني جاء خلال الواقعة أو بصدور قرار ضبط واحضار ضد الشخص في قضية واحدة على الأقل على خلفية أحداث "**سياسية – اجتماعية – طائفية ذات بعد سياسي – رياضية**".
- مصطلح "**عدد الإجراءات**" المُستخدم في **الجداول الإحصائية** يُمثل عدد إجراءات القبض، ولكنه لا يُمثل عدد الأشخاص نظرا لاحتمالية حدوث حالات قبض أو ملاحقة ضد نفس الشخص في قضايا متفرقة.

معايير تقسيم المعلومات:

أولًا: أبعاد الواقعة الزمنية والمكانية:

** **تم تقسيم الحالات على ثلاث مراحل نصف سنوية خلال عام 2021، وذلك تبعًا لتاريخ حدوث الو اقعة:**

- **النصف الأول لعام 2021** (من 1 يناير حتى 30 يونيو).
- **النصف الثاني لعام 2021** (من 1 يوليو حتى 31 ديسمبر).
- **غير معلوم** (الوقائع التي حدثت خلال السنة ولم يتم تحديد تاريخ معين في السنة وتم اعتبار تلك الحالات حدثت خلال عام 2021 من خلال وجود مصادر لجلسات تحقيق لأول مرة برقم قضية تحمل سنة 2021)

** تم تقسيم عام 2021 بعد ذلك إلى **أرباع سنوية** بحيث يكون:

- **الربع الاول لعام 2021** (من 1 يناير حتى 31 مارس).
- **الربع الثاني لعام 2021** (من 1 ابريل حتى 30 يونيو).
- **الربع الثالث لعام 2021** (من 1 يوليو حتى 31 سبتمبر).
- **الربع الرابع لعام 2021** (من 1 أكتوبر حتى 31 ديسمبر).
- **غير معلوم غير معلوم** (الوقائع التي حدثت خلال السنة ولم يتم تحديد تاريخ معين في السنة وتم اعتبار تلك الحالات حدثت خلال عام 2021 من خلال وجود مصادر لجلسات تحقيق لأول مرة برقم قضية تحمل سنة 2021)

** تم تقسيم **الأشهر** التي حدثت فيها الحالات كما يلي:

- أشهر العام (**يناير، فبراير، مارس، أبريل، مايو، يونيو، يوليو، أغسطس، سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر- غير معلوم**).

**** تم تقسيم الحالات وفقًا للإقليم الجغرافي للو اقعة كما يلي:**

- تم اعتبار التقسيم الإداري للجمهورية وهي 27 محافظة، وتم تقسيمهم وفقًا للإقليم الجغرافي كالتالي:

1. **المحافظات المركزية:** تشمل (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية).
2. **محافظات الدلتا:** تشمل (القليوبية، الدقهلية، الشرقية، الغربية، المنوفية، البحيرة، كفر الشيخ، دمياط).
3. **مدن القناة:** تشمل (بورسعيد، الإسماعيلية، السويس).
4. **محافظات الصعيد:** تشمل (الفيوم، بني سويف، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، أسوان).
5. **المحافظات الحدودية:** تشمل (مرسى مطروح، البحر الأحمر، الوادي الجديد، شمال سيناء، جنوب سيناء).

ثانيًا: وصف الو اقعة:

** تم تقسيم حالات القبض وفقًا **لخلفية الو اقعة** كما يلي:

1. أحداث سياسية: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية أحداث أو تغيرات سياسية أو اجتماعية في مصر في خلال عام 2021.
2. أحداث اجتماعية: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية أحداث أو مطالب اجتماعية أو فئوية سواء كانت في المطالب في إطار عمالي أو أهلي أو طلابي في مصر في خلال عام 2021.
3. أحداث سياسية ذات بعد طائفي: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية أحداث طائفية سواء كانت لجماعات أو أشخاص مستهدفة بسبب الهوية الدينية في مصر في خلال عام 2021.
4. أحداث رياضية: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية أحداث شغب رياضي أو مرتبطة بمنشآت رياضية في مصر في خلال عام 2021.

** تم تقسيم حالات القبض وفقًا **لنوع الفعالية** الخاصة بواقعة الاتهام كما يلي:

1. تحرك أمني: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية وقائع بدأت في الأساس بتحرك من قبل الجهات المعنية، وتشمل أنواع الوقائع التالية (مداهمات أمنية، حملة أمنية، فعل بالمجال العام، ازدراء أديان، حدث رياضي).
2. فعل احتجاج ميداني: يمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية وقائع متعلقة بأشكال احتجاجية ميدانية (فردية أو جماعية)، وتشمل أنواع الوقائع التالية (تظاهرة، فض تظاهرة).
3. حدث بمحيط أو داخل منشأة رياضية: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية وقائع متعلقة بأشكال شغب أو أحداث رياضية متعلقة بحضور مباريات أو مرتبطة بمشجعين فريق معين، وتشمل أنواع الوقائع التالية (حدث رياضي، شغب).
4. حدث داخل أماكن احتجاز: تمثل حالات القبض التي حدثت على خلفية وقائع متعلقة بأحداث شغب أو عمليات تدوير على قضايا جديدة والتي حدثت داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل أنواع الوقائع التالية (حدث داخل أماكن احتجاز، تدوير على ذمة قضية مختلفة بعد اخلاء سبيله).

** تم تقسيم حالات القبض وفقًا **لنوع الو اقعة** الخاصة بواقعة الاتهام كما يلي:

1. حملة أمنية: وتشمل تفاصيل نوع الواقعة التالية (حملة أمنية، حملة أمنية في الشارع، كمين أمني).
2. مداهمات أمنية: وتشمل تفاصيل نوع الواقعة (مداهمات أمنية).

3. تظاهرة: وتشمل تفاصيل نوع الواقعة التالية (فض تظاهرة).
4. ازدراء أديان: وتشمل تفاصيل نوع الواقعة التالية (ازدراء أديان).
5. حدث رياضي: وتشمل تفاصيل نوع الواقعة التالية (شغب).
6. حدث داخل أماكن احتجاز: يشمل تفاصيل نوع الوقائع (تدوير على ذمة قضية).

** تم تقسيم حالات القبض وفقًا لتفاصيل نوع الواقعة الخاصة بواقعة الاتهام كما يلي:

1 .مداهمات أمنية.
2.كمين أمني.
3 .حملة أمنية.
4 .حملة أمنية في الشارع.
5 .شغب.
6 .فض تظاهرة.
7 .ازدراء أديان.
8 .تدوير على ذمة قضية جديدة.

ثالثًا: متغيرات متعلقة ببيانات وإجراءات قضائية:

** تم تقسيم الحالات وفقًا لنوع الوضع القانوني للشخص كما يلي:

1. **قيد التحقيق**: تمثل وضع المتهم الذي ما زال قيد التحقيق ويشمل الوضع القانوني الحالي التالي:
(محبوس احتياطيًا، حالة قبض لم تظهر بعد، تدوير بعد اخلاء سبيله، مخلي سبيله).
2. **صرف من المحضر**: تمثل وضع المتهم الذي تم إطلاق سراحه، وانتفت صلته بالقضية أو لم يتم تحرير محضر له.
3. **ادانة بحكم قضائي**: تمثل وضع المتهم المحكوم، الذي اتم إصدار حكم في حقه.
4. **وفاة**: تمثل وضع المتهم الذي توفى سواءً كانت حالة الوفاة في مكان احتجازه، أو توفي بعد إخلاء سبيله متأثرًا بإصابة وقت احتجازه.

** تم تقسيم الحالات وفقًا لنوع الوضع القانوني الحالي للشخص كما يلي:

1. **محبوس احتياطيًا**.
2. **حالة قبض لم تظهر بعد**.
3. **محكوم**.
4. **مخلي سبيله**.
5. **طلق سراحه**.
6. **وفاة**.

** تم تقسيم الحالات وفقًا لنوع جهة التحقيق كما يلي:

1. **النيابة العامة**.

2. **نيابة أمن الدولة العليا.**
3. **النيابة العسكرية**
4. **غير معلوم.**

** تم تقسيم الحالات وفقًا لفئة **كفالة إخلاء السبيل** كما يلي:

1. **بين 500 – 1.000ج**
2. **بين 1.000 - 5.000ج.**
3. **بين 5.000 - 10.000ج.**
4. **إخلاء سبيل دون كفالة مالية.**
5. **القرار غير معلوم.**
6. **لم يتم الوصول لمعلومة عن اخلاء سبيله.**

رابعًا: متغيرات متعلقة بالبيانات الشخصية:

** تم تقسيم الحالات وفقًا لقطاع **جنسية** الشخص كما يلي:

1. **مصر.**
2. **الدول العربية.**
3. **أوروبا والولايات المتحدة.**

** تم تقسيم الحالات وفقًا لـ**النوع الاجتماعي** للشخص كما يلي:

1. **ذكر.**
2. **أنثى.**

** تم تقسيم الحالات وفقًا لـ**الفئة العمرية** للشخص كما يلي:

1. **بالغ.**
2. **قاصر.**
3. **بالغ من غير تحديد عمر.**

** تم تقسيم الحالات وفقًا لـ**المرحلة العمرية** للشخص كما يلي:

1. **أقل من 18 سنة.**
2. **بين 18-30 سنة.**
3. **بين 31-40 سنة.**
4. **بين 41-50 سنة.**
5. **أكبر من 50 سنة.**
6. **غير معلوم.**

** تم تقسيم الحالات وفقًا لمحافظة إقامة الشخص كما يلي:

- **تم اعتبار التقسيم الإداري للجمهورية على 27 محافظة.**

** تم تقسيم الحالات وفقًا لفئة وظيفة الشخص كما يلي:

1. **الأزهر والأوقاف.**
2. **الحرفيون والفلاحون والعاملون باليومية.**
3. **صحافة واعلام.**
4. **عضو هيئة تدريس.**
5. **قطاع التربية والتعليم.**
6. **طالب.**
7. **نقابات مهنية.**
8. **قطاع خاص واعمال حرة.**
9. **محاماة.**
10. **مؤسسات حكومية.**
11. **عاطل.**
12. **غير معلوم.**

خامسًا: المصادر:

** تم تقسيم الحالات وفقًا لنوع **أقوى مصدر تم اعتماد الو اقعة** من خلاله كما يلي:

1. **مصادر جهات رسمية عبر وسائل إعلامية.**
2. **مصادر حقوقية.**
3. **مصادر صحفية ومصادر أخرى.**

مراجعة نظام الفهرسة والفرضيات:

- تم ترتيب الحالات/الصفوف بالكامل داخل قاعدة البيانات حسب النظام المُفهرس التالي للأعمدة:

1. تاريخ الواقعة: مرتبة حسب يوم الواقعة.
2. محافظة الواقعة:**Governorate Level** حسب ترتيب المحافظات المركزية ثم محافظات الدلتا، ثم مدن القناة، ثم محافظات الصعيد، ثم المحافظات الحدودية.
3. دائرة الواقعة.
4. مكان الواقعة.
5. اسم الشخص.
6. رقم المحضر.

- تم فهرسة الحالات بالكامل داخل قاعدة البيانات حسب النظام المُفهرس التالي:

1. خلفية الواقعة.
2. محافظة الواقعة.
3. دائرة الواقعة.
4. تاريخ الواقعة "يوم/شهر/سنة".

- وفقًا للشكل التالي:

"خلفية الواقعة – محافظة الواقعة – دائرة الواقعة – تاريخ الواقعة"

مثال: "أحداث سياسية - القاهرة - عابدين - 2021/01/15".

- تم فصل اسم مميز للواقعة أو مدى ارتباطها بحدث معين أو وجود اسم إعلامي لها في خانة جديدة تحت عنوان "اسم مميز أو إعلامي للواقعة".

- في خانة رقم المحضر أو القضية، تمت كتابة جميع الأرقام الرسمية حسب تراتبيها لدى الجهات الرسمية وتمت فهرستها جميعاً كما يلي:

1. كلمة البداية "رقم" ثم رقم الورق الرسمي مكتوباً بالأرقام وليست حروفًا.
2. ثم كلمة "لسنة" ثم السنة الميلادية وأحياناً القضائية كما في النقض مكتوبة بالأرقام وليست حروفًا.
3. ثم كلمات "إداري، أو جنح، أو جنايات، أو كلي، أو عرائض، أو حصر تحقيق".
4. ثم دائرة الجهة الرسمية التابع لها الرقم.
5. ثم كلمة "المقيدة ب." ثم نفس التراتبية السابقة إن كانت لنفس المؤسسة القضائية.

- مثال ذلك؛ (رقم 6039 لسنة 2021 اداري المحلة الكبري) أو (رقم 2834 لسنة 2011 جنح بولاق أبو العلا والمقيدة برقم 2248 لسنة 2011 عرائض وسط القاهرة).

- في خانة اسم الشخص أو اسم الشهرة أو تفاصيل إضافية للاسم تمت مراعاة أن تكون أسماء جميع الأشخاص في قاعدة البيانات وفقًا للمعايير الأرشيفية للغة العربية، مما يُسهل من عملية البحث أو إعادة استخدامها أكاديميًا بواسطة برامج إدارة البيانات، كما يلي:

- الألف "أ إ آ" تُكتب "ا" بدون همزات.
- التاء المربوطة "ة" تُكتب "ه" بدون نقطتين.
- الألف المقصورة "ى" تُكتب "ي".
- الأسماء المُعبدة "عبد الله، عبد الرحمن، عبد القادر ...." تُكتب " عبدالله، عبدالرحمن، عبدالقادر ...." بدون مسافات.
- كلمات مثل "ابو ضيف، ابو الفضل ... " تُكتب "ابوضيف، ابوالفضل ..." بدون مسافات.

- تم اعتبار اصطلاحات أقسام الشرطة بنظام فهرسة مُوَحَّد كما يلي:

- **إطلاق اسم القسم أو مركز الشرطة دون أي مصطلحات قبلها** (إلّا في حال وجود قسم ومركز بنفس الاسم في نفس المحافظة، فيتم التفريق بينهم، مثل "قسم الجيزة، مركز الجيزة").
- **تم توحيد توصيف "بندر..." على كل قسم شرطة وحيد متواجد ببندر المدينة**.
- **تم توحيد توصيف "مركز..." على كل قسم متواجد بضواحي وقرى المدينة** (حال وجود قسم بنفس الاسم في نفس المحافظة يحمل اسم بندر).
- **مع مراعاة أنه تم اعتماد توزيع الأقسام حسب أي توسعات خلال السنوات**، حيث قد حدثت توسعات وإنشاء أقسام جديدة بعدها وتم اعتبار كل التقسيمات الجغرافية لتغطية كافة المعايير الجغرافية للوقائع (مثلا قسم شرطة أول وثان الفيوم الحديثي الإنشاء كانوا في السابق "قسم بندر الفيوم").

- تمت مراجعة قاعدة البيانات بالكامل، من أجل تقليل نسبة "الازدواج الحسابي" بتجنب التكرار، وذلك عن طريق عقد مقارنات تحليلية وواقعية بالنسبة للبيانات الوصفية والجغرافية والزمنية، من أجل الوصول إلى أكبر دقة ممكنة.

معايير ورخصة نشر قاعدة البيانات:

- قاعدة البيانات مفتوحة ومتاحة بالكامل ومنشورة برخصة قواعد البيانات المفتوحة **Open Database License (ODbL) v4.0.**.
- تمت مراعاة مبدأيّ "عدم انتهاك الخصوصية" و"عدم جلب الضرر".
- تم نشر قاعدة البيانات بنفس البيانات الوصفية **Metadata** المستخدمة داخل ملف الإكسيل دون حذف، من أجل المراجعات والتدقيق، مع إدراج المعادلات الإحصائية جميعها مفتوحة، كمزيد من الشفافية وإتاحة التعلم.
- تمت مراعاة الشفافية والحياد والدقة والالتزام الكامل بتحديد المنهجية وذكر المصادر لكل معلومة بشكل تفصيلي.
- تم إدراج المعادلات الإحصائية الخاصة بالجداول الإحصائية جميعها مفتوحة، كمزيد من الشفافية وإتاحة التعلم.
- تم حجب عديد من التفاصيل الشخصية مثل العناوين بالتفصيل، حيث تمت مراعاة احترام الخصوصية وعدم تمييز هؤلاء الأشخاص في محيط إقامتهم أو إقامة ذويهم بعلامات دلالية مباشرة مثل رقم الشقة أو المنزل أو الشارع وخلافه.
- المصطلحات والتوصيفات المُستخدمة بشكل عام في التقرير تكون على خلفية أكاديمية أو علمية أو توصيفات مجردة للحالات بعيدة عن أية صبغة سياسية، أو أيديولوجية، أو سياق حقوقي، أو أهواء شخصية، أو تعميم، أو نتائج استباقية، قدر الإمكان.

إشكاليات في الرصد والتوثيق وقاعدة البيانات:

- تخوف والمبالغات والتضليل في المعلومات.
- تسيس عملية نقل الأخبار وتطويعها تهويلًا أو تهميشًا حسب رغبة المسئولين.
- عدم قدرة مصدر المعلومة على التعبير وإيصال المعلومات بسهولة.
- الحفاظ على الخصوصية وعدم جلب الضرر.
- انتشار وباء عالمي "كورونا".

- الأهالي من الحاق الضرر بأبنائهم حال نشر خبر اعتقاله، مما يؤدي لغياب كثير من معلومات الاعتقال.
- اعتياد عمليات التدوير للأشخاص المخلي سبيلهم بشكل نمطي، مما يؤثر على نشر أخبار التدوير وبالتالي توثيقها.
- مركزية المعلومات بشكل عام في مصر.
- تغييب المعلومات في عمليات الجيش النوعية.
- عدم اهتمام المنصات الإعلامية الحالية برصد حالات القبض على خلفيات سياسية أو اجتماعية.
- عدم الاهتمام بذكر مكان الواقعة بالتحديد.
- المخاطر الأمنية المحيطة بالعاملين في مجالات الرصد والتوثيق في مصر.
- عدم توفر المعلومات في بعض النطاقات، وندرتها.
- منع النشر عن شمال سيناء وترحيل مراسلي الصحف هناك من أول عام 2017.
- عدم الخبرة القانونية الكافية وقلة استخدام المصطلحات القضائية الدقيقة لدى الصحفيين.
- غياب الوعي المجتمعي أو الفئوي بأهمية وجدوى التوثيق.
- التناقضات